

الوضع الإداري لمدينة القدس الشريف (1153هـ-1237هـ / 1740م/1821م) 2015

فاطمة سليم حماد الطراونة *

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الوضع الإداري لمدينة القدس خلال العهد العثماني، وبيان مدى سوء الوضع الإداري وانعكاسه على وضع القدس الداخلي والخارجي، والتدخل الأوروبي في القدس، خاصة بعد سنة 1153هـ/1740م. وتناول البحث الوضع الإداري للقدس، وأهم الوظائف الإدارية، وطبيعة التقسيم العثماني لها. وقد خلص البحث إلى أن الوضع الإداري للقدس كان مضطرباً حيث أثر سلباً في الأوضاع الأمنية داخل القدس نتيجة سياسة بعض الحكام الإداريين الذين عينتهم الدولة العثمانية تجاه المسيحيين خاصة، سواء من هم داخل القدس، أو من يأتي إليها من حجاج من الغرب الأوروبي، ما أدى إلى زيادة الشكاوي والتدخل من فرنسا وغيرها من دول أوروبا في شؤون القدس ومطالبة الدولة العثمانية بالاهتمام بوضع القدس الإداري. وكان هذا مقدمة لامتيازات أجنبية حصلت عليها تلك الدول من الأتراك العثمانيين في القدس.

الكلمات الدالة: الإدارة، الدولة العثمانية، القدس، المسيحيون.

الدينية لدى أتباع الديانة اليهودية لأغراض سياسية، ذلك لأن أتباع المسيحية وخاصة العرب منهم قد تمسكوا بمكانتها الدينية، وإن تأثروا بشكل أو بآخر، بتدخلات الدول الأوروبية، وتحديداً فرنسا بعد أن تمكنت من إبرام معاهدة مع الدولة العثمانية سنة 1153هـ/1740م شكّلت مضامينها امتيازاً لفرنسا وانعكست إيجابياً على طائفة الإفرنج المرتبطين بها، حيث كانوا يراقبون وضعها الإداري، ومن يتسلم إدارتها من الإداريين الذين تعينهم الدولة العثمانية، وانعكس ذلك الوضع الإداري على فرنسا وغيرها من دول أوروبا، حيث ربطت النظام الإداري للقدس بالوضع الأمني لسكانها ومنهم المسيحيون الذين كانت أوروبا تتخذهم وسيلة للتدخل في شؤون القدس. واختار البحث سنة 1246هـ/1830م نهاية للبحث إذ كانت هذه السنة بداية مرحلة جديدة من التنظيمات العثمانية لبلاد الشام والمدن التابعة لها بما فيها القدس (المحامي، 1977).

لهذا فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على الوضع الإداري لمدينة القدس (1153هـ-1237هـ / 1740م/1821م)

كما وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

أ- التقسيم الإداري للقدس في تلك الفترة.

ب- أثر النظام الإداري العثماني وتنظيماته الإدارية على

المقدمة

ما من مدينة عرفت تعاقب الرسالات السماوية وتعايشها جنباً إلى جنب كما عرفت مدينة القدس. وهذا يفسر إلى حد ما مكانتها الروحية لدى أتباع الرسالات السماوية الثلاث: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، وذلك إدراكاً منها ومن غيرها من الدول المتصارعة لأهمية القدس التاريخية، والسياسية ودورها في تغيير مجرى الكثير من الأحداث التاريخية، وأهمية موقعها الجغرافي والديني المركزي لفلسطين كلها، حيث خضعت القدس بحكم موقعها للتقسيمات الإدارية المتعددة في عهد الدولة العثمانية تبعاً للتقسيم الإداري للدولة العثمانية في بلاد الشام، وتبعية القدس إدارياً لولاية دمشق، حيث تعددت التقسيمات الإدارية لها في عهد الدولة العثمانية وخاصة بعد التغييرات الإدارية التي أحدثتها الدولة العثمانية سنة 1153هـ/1740م. حيث عملت الحركة اليهودية الصهيونية كل ما في وسعها وما تزال على توظيف مكانة القدس

* جامعة البترا. تاريخ استلام البحث 2015/3/9، وتاريخ قبوله 2015/4/15

الوضع الداخلي والخارجي للقدس.

ج- أثر الوضع الإداري للقدس في تدخل دول أوروبا فيها. أما فيما يخص البعدين المكاني والزمني للبحث فيهما، فقد اخترت القدس نظراً لمكانتها الجغرافية والدينية والسياسية خلال الحقبة العثمانية، وأهميتها بالنسبة لتدخل دول أوروبا فيها بحجة رعاية شؤون الطوائف النصرانية، وأما البعد الزمني فقد اخترت سنة 1153هـ/1740م المرتبطة بالامتياز الذي حصلت عليه فرنسا في القدس سنة 1153هـ/1740م لرعاية شؤون الإفرنج فيها، وتكمن أهمية هذا العام بأنه جاء تجديداً لمعاهدة الامتيازات الممنوحة لفرنسا من الدولة العثمانية التي كانت قد منحت لها في عهد السلطان سليمان القانوني سنة 942هـ/1535 (المحامي، 1977) إذ حصلت فرنسا على صلاحيات واسعة سنة 1153هـ/1740م لحماية طائفة الإفرنج الكاثوليك داخل القدس. كما اخترت سنة 1237/1821م نهاية لفترة الدراسة، حيث توترت العلاقة بين أوروبا والدولة العثمانية على إثر ثورة المورة، إذ تعرضت أديرة وكنائس لهجوم من قبل المسلمين في القدس، ما أكد ضعف الإدارة العثمانية فيها ومكنّ دولاً أوروبية للحصول على امتيازات جديدة في القدس من الدولة العثمانية في السنة المشار إليها (فزاقي، 1924).

أما أهمية الدراسة، فتكمن في أنها تقدم نمطاً جديداً من الدراسات التي تركّز على البحث في الوضع الإداري للقدس في عهد الدولة العثمانية 1153هـ/1740م. وتستند مادة الدراسة إلى ما احتوته سجلات محكمة القدس الشرعية والعديد من الدراسات والمراجع التي بحثت في تاريخ القدس وفي تفاصيلها، وهي موجودة في قائمة المراجع. وقد اعتمدت هذه الدراسة في قراءاتها وتفسيراتها للوثائق المنهج التحليلي وصولاً إلى استنتاجات منطقية وموثقة.

الوضع الإداري لمدينة القدس الشريف خلال (1153هـ - 1237هـ / 1740م - 1821م)

تمكن العثمانيون من مدّ نفوذهم على بلاد الشام في سنة 922هـ/1516م (المحامي، 1977) إذ تمت إعادة النظر في تقسيماتها الإدارية، فقسمت بلاد الشام إلى إيالات هي : حلب ودمشق، وطرابلس، وصيدا، وقُسمت كل إيالة إلى سناجق (شقيرات، 1992؛ سطّيح، 2005؛ الصباغ، 1973) وكل سنجق إلى متسلميات. وكانت القدس إحدى السناجق التابعة إلى إيالة دمشق، بيد أن التقسيم المشار إليه آنفاً لم يكن نهائياً فقد أحدثت الدولة تغيرات جديدة على ذلك التقسيم في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين / الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (رافق، 1990).

تعد القدس أهم مدن فلسطين الرئيسية، حيث يحيط بها من جهاتها الثلاثة الشرقية والجنوبية والغربية الأودية: وادي جهنم، واسمه القديم وادي القرون، وهناك وادي هنّوم (وادي الرابطة)، والوادي. وأما جهاتها الشمالية والشمالية الغربية فتحيط بها الجبال وهي جبل موريا (أو جبل الحرم القدسي) القائم عليه المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وهناك جبل المكبر ويقع جنوب القدس، إضافة إلى جبل الطور، وجبل الزيتون وهو يكشف مدينه القدس.

أما جبل المشارف، فيقع إلى الشمال من مدينه القدس، ويسمى جبل المشهد أيضاً. وهناك جبل النبي صمويل ويقع في شمال غربي القدس (الحموي، 1990؛ العارف، 1951).

وقد خضعت القدس إلى العديد من الدول التي سيطرت عليها عبر تاريخها، فالقدس أهم مدينة وهي مركز فلسطين كلها، وقد أصبحت موضع اهتمام الدول الغربية الأوروبية أيضاً بحكم جغرافيتها وأهميتها الدينية، التي برزت بعد السيطرة العثمانية على بلاد الشام ومن ضمنها فلسطين، كما أصبحت القدس نظراً لمكانتها الدينية والتاريخية، موضع اهتمام السلاطين الأتراك.

إنّ الدراسة المتفحصة لبعض المصادر التي تناولت تنظيم القدس الإداري وعلى رأسها سجلات محكمة القدس الشرعية خلال الفترة من (1153. 1246هـ / 1740. 1830م) تبين أن السجلات أشارت للقدس بسنجق القدس (س.ش 232، 1156هـ / 1743م، ص 241؛ س.ش 241، 1171هـ / 1757م؛ س.ش 281، 1214هـ / 1799م)، واتفقت المصادر مع السجلات وذكرت أن القدس سنجقاً (العورة، 1936؛ نوفل، 1990). وعلى الرغم من إشارة السجلات إلى سنجق القدس؛ إلا أنها ذكرتها بمسميات إدارية أخرى غير السنجق فذكرتها بمتسلمية (عربيات، 2000) وقايمقامية عند إشارتها لحكام المدينة بالقول: "...متسلمنا في القدس..." و"قايمقام القدس..." (س.ش 232، 27 جمادى الأولى 1156هـ / 1743م؛ س.ش 241، 1171هـ / 1757م؛ س.ش 295، 1228هـ / 1812م). وأشار لها صاحب كتاب الشمس الساطعة أنها مُتسلمية (يوسف، 1922). ويبدو أن هذا ما استندت عليه بعض الدراسات الحديثة بتسميتها قايماً أو متسلمية عندما تناولت وضع القدس الإداري (رافق، 1985؛ الدباغ، 2003) كما أشارت بعض الدراسات وعلى رأسها دراسة عادل مناع حيث أشار إليها بسنجق يمتد من غزة إلى نابلس (مناع، 1999؛ سطّيح، 2005؛ القضاء، 2007).

يمكن القول إنّ إطلاق صفة السنجق على القدس الشريف لا يعطي صورة واضحة عن الوضع الإداري لها، فمدلول

أ- الوظائف الإدارية:

1- المتسلم (س. ش 232، 27 جمادى الأولى 1156هـ/1743م؛ س.ش 281، 1214هـ/1799م) وهي وظيفة إدارية، وكان ينوب عن والي فيها (رستم، 1934) ويعين المتسلم من قبل والي دمشق؛ لأن القدس تتبع له، وللمتسلم نائب عنه في حال غيابه عن المدينة (مشاققة، 1955؛ اوغلي، 1999) وترتبط مدة تعيينه مع مدة تعيين والي، على الرغم من أن مدة التعيين غير محددة، وأحياناً يُعزل المتسلم لأسباب سياسية. وللمتسلم عدة مهام منها أمور الإصلاح داخل المتسلمية، وهناك إشارة إلى أن بعض متسلمي القدس كانوا يهتمون مصالح الناس، حتى أن قيمة كل متسلم كانت تقدر في استئبول حسب ما يأتي بالضرائب (نوفل، 1990؛ العسلي، 1992).

ويقوم المتسلم بالإشراف على شؤون القدس، ومراقبة حركة السوق وأسعاره، ويتلقى الأعطيات من المسيحيين، ويجمع الضريبة المفروضة على الحجاج المسيحيين القادمين للقدس، ويجمع الضرائب المفروضة على البضائع أيضاً (Peters, 1985). وكان المتسلم يخاطب بعدة مسميات من خلال الفرمانات والكتب الرسمية مثل: الآغا، ولقب الباشا، الأندني (الجميل، 1999) مثل: "صدر الموالي الهمام.. أفندي القدس..". كما ذكرت سجلات محكمة القدس (س. ش 285، 1219هـ/1804م؛ س. ش 302، 15 رمضان 1233هـ/1817م).

2- قاضي القدس الشريف ووظيفة القاضي وظيفة دينية، ويتم تعيين القاضي من أتباع المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العثمانية، ومكانه في محكمة القدس الشرعية. وينظر في أمور المسلمين ومن يرغب من المسيحيين واليهود. كما يبحث في القضايا الاجتماعية مثل أمور الميراث، والزواج، والوصاية، والأمور الاقتصادية كالبيع والشراء، والأوقاف، وللقاضي نائب ينوب عنه في أثناء غيابه، (س. ش 302، 1234هـ/1818م؛ س. ش 309، 6 جمادى الثاني 1246هـ/1830م) ويعاون القاضي عدد من الموظفين.

3- المفتي: يعين المفتي في ناحية القدس الشريف من مفتي استئبول بفرمان سلطاني وهو على المذهب الحنفي، ومهمته إصدار الفتاوى للناس. وقد تولى هذا المنصب العديد من العائلات المقدسية كعائلة الحسيني، وعائلة أبي اللطف ويبقى في وظيفته ما لم يُعزل أو يُتوفى (س.ش 281، صفر 1214هـ/ 1812 م)

ب_ الوظائف العسكرية وتقسم إلى:

السنجق كمصطلح إداري قد اختلف مع التطورات الإدارية في الدولة العثمانية (س.ش 281، 1214هـ/1799م؛ س.ش 295، 1228هـ/1812م).

وهذا التعدد في التسمية الإدارية للقدس الشريف كما ورد في السجلات (س.ش 281، 1241هـ/ 1799م؛ س.ش 302، 24 ذي القعدة 1233هـ/1817م؛ س.ش 312، 1243هـ/1827م)، يعطي انطباعاً بعدم استقرار في وضع القدس الإداري والسياسي، إذ إنه على الرغم من تبعية القدس لإيالة دمشق خلال الفترة (1153-1231هـ/ 1740-1815م) (س.ش 241، 1171هـ/1757م؛ س.ش 281، 1214هـ/ 1799م؛ العورة، 1936؛ نوفل، 1990)، فقد ذكرت بعض المصادر أن القدس كانت جزءاً من عكا خلال الفترة (1188هـ/1219هـ/1755م. 1805م) وطيلة فترة حكم أحمد باشا الجزائر لعكا (العظمة، 2002)، ثم إنها تبعت لإيالة صيدا خلال الفترة من (1231. 1246هـ/ 1815. 1830م) (العورة، 1936؛ الشهابي، 1955؛ أبوجابر، 2004).

ومما يؤكد تبعيتها لصيدا أن والي صيدا سليمان باشا، قام بين سنتي 1233-1236هـ/1817-1820م (العورة، 1921؛ رافق، 1985) وبتكليف من السلطان محمود الثاني (1222 - 1247هـ/ 1807 - 1831) " بترميم قبة الصخرة... حيث استمرت الترميمات 21 شهراً... (العورة، 1936) إلا أن هذا التشابك في وضع القدس الإداري، يوحي بعدم استقرار المدينة ادارياً ووجود فوضى حيث كان ولاية دمشق في صراعات داخلية جعلتهم عاجزين عن فرض سيطرتهم عليها. ما انعكس على القدس أمنياً التي كان واقعها أصلاً مضطرباً (رستم، 1934؛ غرابية، 1962). ونتيجة لهذا التعدد وعدم الاستقرار في تحديد مسمى إداري للقدس الشريف حيث تغيرت من سنجق القدس إلى متسلمية القدس، ثم تبع ذلك تغير في تبعية القدس لولاية دمشق فاختلف ذكر مسماها الإداري، لذلك فإن إطلاق اسم ناحية على القدس ليس كمسمى إداري وإنما لتسهيل التعامل مع حدود مكانية وجغرافية غير مستقرة طيلة العهد العثماني، خاصة وأن المنطقة عُرُفت في الفترات السابقة باسم ناحية من جهة التسمية الإدارية. (اليقوب، 1999؛ عربيات، 2000)

إنّ الواقع الإداري المضطرب لمدينة القدس أفسح المجال أمام دول أوروبا للتدخل فيها بحجة حماية حجاج بلدانهم ممن يأتي للقدس في موسم الحج وحمايتهم من الاعتداءات بسبب اضطراب الوضع الإداري الذي انعكس أمنياً على القدس من الداخل. خاصة أن الوظائف الإدارية والعسكرية في ناحية القدس الشريف تنوعت، مما أسهم في زيادة النزاعات بينهم وبين حاكم دمشق كما سيشار لاحقاً. ومن هذه الوظائف:

كما جاء في مواد المعاهدة وهي: المادة الأولى: "أعطيت الحرية لزوار اللاتين في زيارات القبر المقدس"، وفي المادة الثانية "يسمح لكل الملل بزيارة الأماكن المقدسة تحت العم الفرنسي" وجاء في المادة الثالثة والثلاثين من المعاهدة "تمنع معارضة الرهبان الفرنسيين في القدس وخارجها" وجاء في المادة الرابعة والثلاثين "عدم اعتراض من رام الدخول في المذهب اللاتيني"، وبموجب المادة الثانية والثمانين "يسمح لللاتين بإجراء التصلّيات في الكنائس والأماكن التي تحت تصرفهم" (قزاقيا، 1924)، وحددت لهم مواعيد الزيارة في كنيسة القيامة، ووضع قناديل وشمعدانات لهم فيها (س. ش 243، 16 ربيع ثاني 1171هـ/1757م).

ثم أصدرت الدولة العثمانية فرماناً للجزار الذي كان حاكماً لعكا آنذاك لقتل أبي مرق، وحماية المسيحيين منه، فحاصره الجزار في 1217هـ/1803م ولكنه تمكن من الهرب. ثم عاد أبو مرق مرة أخرى لحكم القدس (1219-1221هـ/1804-1806م)، واستأنف سياسته السابقة مع المسيحيين بخصوص جباية الضرائب، والتلاعب بالأسعار (العورة، 1936؛ نوفل، 1990)، ولم يكتف أبو مرق بذلك بل فرض على الحجاج المسيحيين إتاوات جديدة، ما دفع الحجاج إلى التوقف عن المجيء للقدس. أما الحجاج الذين كانوا قد جاءوا للقدس في فترات سابقة فبقوا فيها خوفاً من أبي مرق (الدباغ، 1982).

جاءت ردة فعل نصارى القدس مرة أخرى بأن كتبوا شكاوى للدولة العثمانية مرة أخرى، وجاء التحرك من رؤساء الأديرة في القدس ويافا والرملة، الذين عانوا من كثرة الضرائب على الأديرة "فحرروا معروضات لسليمان باشا (حاكم عكا الذي تولى بعد الجزار) وعزفوه بالواقع والتمسوا منه المساعدة بالتحريير لأبي مرق بالارتجاع عن تلك الأحوال .. كما أنهم .. طالبوه بمعاملة حسنة.. ولكن دون فائدة. لذلك بادر الرؤساء المذكورون .. بأن يقدموا عليه الشكاوى للباب العالي .. وقد أصدر الباب العالي إثر ذلك أمراً خافقياً عَنفَ أبا مرق فيه تضمن "التوبيخ والتحذير" هذا نصه: "إنه كثر شاكوك وقلّ شاكروك ولذلك صرت تستحق القصاص على ما قدمته يدك، وبعد صدور هذا الأمر ازداد عليه الغضب الملوكي وصدر الخط الشريف الهاميويني بعزله وقطع رأسه وتحصيل السبعة آلاف وخمسمائة الكيس التي أخذها لأجل فتح طريق الحجاز" لذا قام والي عكا بمحاصرته على أثر صدور أمر بقتله، واستطاع الهرب في محرم 1222هـ/1807م إلا أنه تم القبض عليه وقتل فيما بعد. (العورة، 1936؛ نوفل، 1990).

كما كان والي الشام بحكم تبعية القدس الشريف له يتولى تحصيل الضرائب فيها، وقد كان يتحكم بالضريبة المأخوذة من

1- قائد فرسان السباهية (Haig, 1993) أو الآلاي بيك، أو الأميرالاي: ويلقب بالآغا، يتولى الحفاظ على الأمن، ويعيش السباهية من إقطاعات تمنحها الدولة لهم، وهي على درجات: الزعامت، والتيمار كنوع من المعاش. (عصام، 1985؛ عربيات، 2000؛ رافق، 1985)

2- الصوياشي: ويأتي في الأهمية بعد قائد السباهية، ويتولى حفظ الأمن داخل القدس. (عماد، 1993).

وقد قسمت مدينة القدس تبعاً لديانة السكان فيها إلى أربعة أقسام هي: القسم الشمالي الشرقي وهو أكبر حي للمسلمين، والقسم الشمالي الغربي، حي يسكنه المسيحيون، والجنوبي الشرقي لليهود، وفي القسم الجنوبي الغربي حي الأرمن (الدباغ، 1982).

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التقسيم الإداري لم يكن ثابتاً وذلك بسبب سياسة ولاية دمشق تجاه القدس، أو بسبب حكام القدس الإداريين أنفسهم أو بسبب شكاوى على من يتولى إدارة القدس من الداخل، ومن دمشق حيث شكت أوروبا من تعرض حجاجها إلى اضطهاد الحكام وإلى التعرض لقوافل الحجاج إلى قطاع الطرق، ولذلك طالبت هذه الدول وعلى رأسها فرنسا بتنظيم الإدارة في القدس وتبعيةها لولاية دمشق. و هذا ما حصل في الفترة من (1216-1221هـ/1802-1806م) التي ولي فيها محمد باشا أبو مرق (نوفل، 1990) القدس، ويافا وعُرف عنه تسلمه على المسيحيين في القدس الشريف وزوارهم الحجاج، وكان من أبرز ما قام به تجاه المسيحيين سيطرته على طريق الحج بين القدس ورام الله، حيث قطع الطريق على المتوجهين من الحجاج القادمين إلى القدس من بعض مدن فلسطين. وتسلطت الجماعة التابعة له عليهم بفرض رسوم إضافية، وطلب البخشيش والهدايا منهم، وفرض الضرائب على الأهالي والذين رفضوا دفعها. ثم ارتفعت الأسعار، وعم الغلاء. (العورة، 1936)

زادت أحوال المسيحيين داخل القدس سوءاً مما دفعهم إلى أن يرسلوا عرض حال إلى الباب العالي لشرح أوضاعهم للدولة العثمانية. حيث تمكنت فرنسا من الحصول على امتياز لحماية المسيحيين الإفرنج من التعرض لهم في القدس، وظهرت فرنسا كقوة حامية للإفرنج. وكانت النزاعات بين مختلف الطوائف النصرانية في القدس تتزايد على الأماكن الدينية، والدول الراعية لها. وانتهى ذلك بنجاح فرنسا سنة 1153هـ/1740م بانتزاع تأييد لحقوقها في الأماكن المقدسة في القدس، وحمايتها لطائفة الإفرنج، وفقاً لمعاهدة وقعت مع الدولة العثمانية منح الإفرنج بموجبها امتيازات عدة في القبر المقدس كما في المادة (33) من المعاهدة. وقد أعطت الدولة العثمانية لفرنسا امتيازات عدة

الإداري لها في القدس مما استدعى إصدار فرمانات منها لوضع لتجاوزات بعض حكام القدس مثل (أبو مرق) كما أشير سابقاً.

وبعد ذلك انتشر نزاع الولاية في الدولة العثمانية سواء في بلاد الشام أو مصر، حيث بدأ محمد علي ينادي باستقلال مصر عن الدولة العثمانية، ثم ساد القدس فترة اضطرابات إدارية نتيجة لتدخل دول أوروبا فيها إلى أن تمكن المصريون من السيطرة على فلسطين عام (1830/1246م). في الوقت الذي ازداد فيه النزاع بين الدول الأوروبية حول الأماكن المقدسة في القدس، وفي الوقت ذاته تزايد تدخلها في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، وزاد الأمور تعقيداً تأسيس القنصليات الأوروبية هناك منذ سنة 1258هـ/1842م (Alfredus, 1918).

الخلاصة

خلص البحث إلى ما يلي:

- 1- أن القدس إدارياً كانت تتبع ولاية دمشق طول الفترة العثمانية.
- 2- وجود تشابك في مسميات القدس الإدارية خلال الحقبة العثمانية، وتسميتها أكثر من مسمى مثل، ناحية القدس، سنجق القدس.
- 3- مرت القدس بوضع خاص من وجود المشكلات والاضطرابات التي كانت نتيجة لسوء الوضع الإداري فيها، والذي نتج عنه تدخل أوروبا في القدس بحجة حماية مسيحييها من الاعتداءات الأمنية والمالية عليهم.
- 4- ركزت أوروبا على وضع القدس الإداري، وسوء حكمها وذلك في مطالباتها للعثمانيين بمزيد من الامتيازات الأجنبية لهم فيها.

المسيحيين أيضاً، ففي سنة 1231هـ/1815م أخذ الوالي علي باشا (1231-1232هـ/1815-1816) من المسيحيين ضرائب .. وأخذ أشياء زوايد (ضرائب) من وكيل الإفرنج والقدس، وكذلك من الروم والأرمن غير المعتاد.. فشكت هذه الطوائف من الوالي للدولة العثمانية، وتدخلت فرنسا حامية الكاثوليك لصالح اللاتين (الإفرنج)، وطالب السفير الفرنسي من الأستانة إصدار فرمان من أجل تحديد الضرائب على اللاتين .. وبعد شهرين حضر معتمد فرنساوي من إسلامبول ومعه فرمان بأن يدفع الباشا ما أخذه من الإفرنج وقبضه المعتمد من الباشا مالا ذهباً عينا بمبلغ خمسة وستين ألف قرش..

ويبدو أن هدف فرنسا من وراء ذلك إشعار العثمانيين، وغيرهم من حكامها المحليين بأنها قادرة على حماية الإفرنج . واشترط المعتمد الفرنسي أن يقبضها ذهباً، ولم يكتف بذلك، بل قام بحكم المعاهدات والامتيازات الموقعة مع العثمانيين بتوبيخ الباشا بـ "كلام عالٍ وتآلم منه ... " ثم صدر أمر بعزله. (الدمشقي، 1982)

واتخذت الدولة العثمانية إجراءً حاسماً، بمنع أخذ ضرائب أو أعطيات من الرهبان المسيحيين.. وعدم مطالبتهم بأي شيء غير المقرر عليهم.. ووضعت حداً لوجهاء القدس المتنفذين الذين فرضوا ضرائب على الإفرنج غير المعتاد. (س. ش. 295، 5 جمادى الآخرة 1226هـ/1811م؛ س. ش. 298، 27 رمضان 1229هـ/1813م.)

كانت هذه الإجراءات من الدولة العثمانية من أجل وضع لشكاوى المسيحيين على حكام القدس ووالي دمشق، حيث أنهم لم يتمكنوا من تحقيق الاستقرار للمدينة بتزايد الشكاوى عليهم من المسيحيين لدى السلطة العثمانية، وجرّاء ذلك تدخلت دول أوروبا بخاصة فرنسا والتي بينت للدولة العثمانية سوء التنظيم

المصادر والمراجع

السجلات

- س.ش. 232، 27 جمادى الأولى 1156هـ/1743م، ص 241 .
 س.ش. 241، 1171هـ/1757م، ص 97 .
 س.ش. 281، 1214هـ/1799م، ص 27 .
 س.ش. 295، 1228هـ/1812م، ص 221 .
 س.ش. 312، 1243هـ/1827م، ص 17 .
 س.ش. 232، 27 جمادى الأولى 1156هـ/1743م، ص 24 .
 س.ش. 241، 1171هـ/1757م، ص 97 .
 س.ش. 295، 1228هـ/1812م، ص 221 .

المصادر والمراجع العربية

أبو جابر، ر، 2004م، الوجود المسيحي في القدس خلال القرن

- العارف، ع، 1951م، المسيحية في القدس، دنط، مطبعة دير الروم الأرثوذكس، القدس، ص166 .
- العارف، ع، 2005م، الفصل في تاريخ القدس، ط 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. الملاحق
- عريبات، غ، 2000م، تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر ميلادي، رسالة ماجستير غير منشورة إشراف تيسير خليل الزواهره، جامعة مؤتة، الكرك ، ص138
- العسلي، ك، 1992م القدس في التاريخ ، ط1، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، ص259
- العظمة، ع، 2000م، مرآة الشام تاريخ دمشق وضواحيها، ط2، دار الفكر، دمشق، ص60
- عماد، ع، 1993م، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، ط1، دار النفائس، بيروت، ص141
- العورة، ا، 1936م، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشره الخوري قسطنطين المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا، ص342، 425
- عوض، ع، 1986م، "نصارى القدس وتوابعها في أواخر العهد العثماني"، القدس الشريف، عمان، ع 20، ص 37-43.
- غرايبة، ع، 1962م، سورية في القرن التاسع عشر، دار الجليل، القاهرة، ص40
- القضاء، أ، 2007م، نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 84-85.
- المحامي، فريد بك، م، 1988م، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ص78، 91
- المدني، ز، 1996م، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215-1245هـ / 1800 . 1830 م، منشورات البنك العربي، عمان، ص31
- مشاققة، م، 1955م، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحاب، تحقيق ودراسة نصوصه أسد رستم وصبحي أبو شقرا، وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، بيروت ، ص9
- مناح، ع، 1999م، تاريخ فلسطين في اواخر العهد العثماني 1700 - 1918م قراءة جديدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص50
- نوفل، ن، 1990 م، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، جروس برس، بيروت، ص132
- Haig, T.W, 1993, p.658-959, "Sibāhī", Encyclopedia of Islam, New Edition, Lieden .
- Peters, E, 1985, P.509-510, *Jerusalem The City in The Eyes of Chroniclers, Visitors Pilgrim And Prophets From The Days of Abraham To The Beginning, of Modern Times*, Princeton University Press ,New Jersey .
- التاسع عشر والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص11.
- أوغلو، ا، 1999م، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، مركز الإيمان للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول ؛ ج1، ص263.
- بازيلي، ق، 1989م، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، دار التقدم، موسكو، ص60 .
- الجميل، س، 1999م، زعماء وأفندية الباشوات العثمانيين والنهضويين العرب، الموصل نموذجاً، ط1، الأهلية للنشر، عمان، ص32-33 ..
- الحموي، ي، معجم البلدان، 1990م، ط1، دار صادر، بيروت، ج5، ص166
- حنا، يوسف، 1922م، الشمس الساطعة في تاريخ الكنيسة الجامعة، مطبعة القديس بولس، حريصا، ص202 .
- خليفة، ع، 2000م، الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر ، الجامعة اللبنانية، بيروت، ص26
- الدباغ، م، 2002م، بلادنا فلسطين، ط2، دار الهدى، كفر قرع، ص10 ج 3، ص80
- الدباغ، م، 1982م، الموجز في تاريخ الدولة الاسلامية وعهودها، دار الطليعة، بيروت، ج2، ص47
- الدمشقي، م، 1982م، تاريخ حوادث الشام ولبنان (1782 . 1841م)، تحقيق : غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، ص59
- رافق، ع، 1985، بحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق ، ص22
- رافق، ع، 1990م، "فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن التاسع عشر إلى عام 1918م"، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، مج 2، ص699
- رستم، أ، 1996م، بشير بين السلطان والعزير (1804 . 1841م)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ، ص9، 18
- سطيح، ع، 2006م، الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في القدس (1702 - 1705م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبد القادر عياد، جامعة بير زيت، رام الله، ص3
- شقيرات، أ، 1992م، تاريخ الإدارة العثمانية في شرقي الأردن (1864-1918م)، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، ص28
- الشهابي، ح، 1955م، تاريخ أحمد الجزار، نشره ووضع مقدمته، وحواشيه، وفهارسه، وألحقه بذيل، الأب أنطونيوس والأب اغناطيوس عبده خليفة اليسوعي، ط1، مكتبة أنطون، بيروت.
- الصباغ، ل، 1973م، المجتمع السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص18
- الصليبي، ك، 1984م، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ص82

Administration of Jerusalem in (1740-1821) , 2015

*Fatima Al-Tarawneh **

ABSTRACT

This paper aims to shed some light on the situations of Jerusalem city throughout the Ottoman era, and the reflection of the Ottoman administration on the holy city of Jerusalem both internally and externally between 1740 and 1821.

The most important aspect that this paper has dealt with is the way that Turkish officials were running the city and the ways that they were dealing with its heterogeneous citizens. This study has clarified the mishandling of such officials to the Christians both who were residing in the city or visiting it as pilgrims. That policy, however, has brought about European's interference under the pretext of saving the Christians from such policy, and that what really led to what has been known as European Capitulations in Ottoman Empire at that time whether in Jerusalem or elsewhere.

Keywords: Administration, Ottoman Empire, Christians, Jerusalem.

* Petra University. Received on 9/3/2015 and Accepted for Publication on 15/4/2015.